

الفصل الرابع والعشرون

نظرة عامة

الخلافة - البيعة - صفاتها المقدسة - الحكومة - دولاب
الدولة - السياسة - الإدارة - الأمراء والعمال - الوزير -
الدوائر - محاكم العدل - الزراعة - الصناعات - إيرادات
الدولة - الجيش - الشؤون العسكرية - البحرية

رأينا فيما سبق كيف استأثر عرب الشام - فيما عدا خلافة عمر الثاني -
بجميع المراكز الملحوظة في السيادة منذ تولية الحجاج ، وكيف أنهم أقصوا جميع
العناصر الأخرى عن مناصب الدولة . ولقد كانت سياسة الأثرة هذه المستندة
إلى القوة المادية تتشكل دائماً بالفوز والنجاح ، طالما كان أهل تلك الأمصار
يجهلون القوى الكامنة في أنفسهم ، غير أن الثورة التي استخلصت السلطة من
الأمويين ونقلتها إلى منافسيهم العباسيين قضت على هذا الاستثناء . ولا عجب إذا
قلنا إن الموالى - باعتبارهم رعايا إمبراطورية متمدنة عظيمة الشأن - احتلوا إثر
قيام الدولة العباسية المراكز اللائقة بهم كموطنين في العالم الإسلامي ، كما
فتحت أمامهم أبواب المناصب العليا على مصراعها حتى غدوا على قدم المساواة
مع العرب الأصليين .

وفي الحق قلما نشاهد في العصور القديمة أو الحديثة ، ثورة أشد خطراً من
الثورة العباسية ، تلك الثورة التي أثمرت تأثيراً بيناً في روحية الشعب ، واعترفت
بالمساواة والإخاء بين جميع الطبقات ؛ وإلى هذا المبدأ الديمقراطي تعزى على الأكثر
حيوية الخلافة العباسية ودوام سيادتها الروحية ، حتى بعد أن فقدت الخلافة
نفوذها الزمني . ومما لا شك فيه أن هذا المبدأ الأساسي - مبدأ المساواة بين

رعايا الإمبراطورية — قد ساعد الخلفاء العباسيين الأوائل على تأسيس دولة عاشت طوال خمسة قرون دون أن ينازعها أى منازع ، ولم تسقط صريضة إلا أمام الغزاة الفاتحين الذين زحفوا عليها من الخارج .
لم يكن الخليفة حاكماً زمنياً فحسب ، بل كان كذلك الزعيم الروحي لدولة وعقيدة ، والرئيس الفعلي لحكومة دينية ؛ وما الاحترام وضروب الشرف والتوقير التي كانت تقترن باسم بعض الخلفاء — حتى بعد أن غدوا أداة صماء في أيدي وزراءهم — وما الهالة القدسية التي كانت تحف بشخصياتهم ، إلا دليل ناهض على عبقرية المنصور مؤسس هذا النظام الذي جعل من الخليفة إماماً روحياً ، وزعيماً دينياً ، ومصدراً لجميع السلطات .

البيعة بولاية
العهد

كان العباسيون ، شأنهم شأن الأمويين ، يعهدون بالخلافة لمن بعدهم ، يأخذون لهم البيعة في حياتهم من أشرف الإمبراطورية ، ومن جلتهم القضاة وقواد الجيش ، وصفار الضباط والموظفين ، ويسمى هذا الترشيح بالبيعة ؛ وكانت مراسيمها أن يجعل المبايع يده في يد الأمير ويعاهده على الطاعة والولاء ، وكان العمال وكبار الموظفين يأخذون البيعة على من يأتي بعدهم . ولكي تصطبغ التولية بالصبغة الشرعية كانت تجدد عند مبايعة ولي العهد بالخلافة . ويصف لنا المؤرخ^(١) الأندلسي المشهور إحدى هذه الحفلات في قرطبة وصفاً شيقاً يدلنا على أنها في معظم تفاصيلها كانت صورة طبق الأصل لمراسم بلاط الخلافة في بغداد فيقول :
« كان الخليفة يجلس على سرير الملك في قبة التاج المذهبة ، وكانت تمتلئ جميع الأبناء على رجبها بكبار رجال الدولة الذين يحق لهم حضور مجالس الاحتفال ، وكانت البيعة تبدأ أولاً بالأمرء الذين يتقدمون إلى العرش ، ويقراون صحيفة البيعة » ويلتزمون الأيمان المنصوصة بكل ما انعقد فيها ، ويباع بعدهم الوزراء وأولادهم ، ثم أصحاب الشرطة وطبقة أهل الخدمة ؛ وبعد أن يتم ذلك يصطف

إخوة الخليفة والوزراء والأشراف في شكل دائرة على جانبي العرش ، ثم يقف الحاجب بالباب ويأخذ البيعة من الناس أثناء دخولهم .

كانت مبايعة الخليفة تكسب انتخابه صبغة قدسية ، وكانت تلقى على شخصه هالة روحانية لا نستطيع — ونحن في العصر الحاضر تحيط بنا ظروف تختلف عن الظروف الغابرة — إدراك مداها إدراكاً جلياً ، وكان مما يزيد في روعة تلك القدسية الصلاة التي كانت تقام في جوامع الحرمين بالدعاء للخليفة الجديد ؛ إقراراً بالقول المأثور « صوت الشعب من صوت الله » (Vox Populi Vox Dei) ، وقد كانت تلك الصبغة الروحانية التي تقترن بالبيعة مبنية على الفكرة القائلة : « بأن جميع القوانين والأحكام التي يسوس بها الخليفة أمته هي من صوت الله ، وتعرف « بإجماع الأمة » ، فإذا ما انتخب الشعب — بالإجماع أو شبه الإجماع — زعيماً روحياً ، ورئيساً للمسلمين اقترن نفوذه الروحي بالرضا السماوي ، وأصبح أمير المؤمنين مصدر الحكومة الشرعية ، وله وحده حق تعيين الولاة وتفويضهم النظر في الأحكام أو الإمامة في الصلاة . وكان من نتيجة تغلغل هذا النفوذ الديني في قلوب الناس أن كان السلاطين والملوك أمثال محمود ملك غزنة يلبسون من الخليفة — حتى بعد تدهور شأن الخلافة العباسية وزوال مجدها الزماني — أن يجهزهم بالعقد التقليدي ، ذلك أن مصادقة الخليفة كانت تصبغ سلطة هؤلاء الملوك بالصبغة الشرعية ، وتسم أي نائر ضدهم بميسم الكفر والزيف ، أما هاتمة المصادقة فكانت عبارة عن عقد وتشريف يتألف غالباً من عمامة منضدة بالجواهر وسيوف وأعلام .

أما النظم الإدارية التي استحدثت في عهد الخلافة العباسية وأخذت بها الدول الأخرى التي انفصلت عنها فيعزى الفضل في إنشائها إلى عبقرية المنصور ؛ ويمكننا أن نقول إن الحكومة في عهد الدولة الأموية كانت حكومة استبدادية (autocracy) يخفف من شدتها حرية الرأي الماثورة عن عرب الصحراء ،

لخلافة

الإدارة
الحكومية

أو العلماء ، أو الأتقياء الصالحين الذين كانوا بتلاوة آية من آيات الذكر الحكيم أو الاستشهاد ببيت مشهور يلينون من شكيمة الخليفة ، ويخففون من حدته . وقد ظلت الدولة العباسية في أثناء حكم الخلفاء الخمسة الأولين حكومة استبدادية بالرغم من المجلس الاستشارى غير الرسمى ، الذى كان يتألف من الوزراء وأفراد الأسرة المالكة البارزين ؛ وفى الحق كان الخليفة هو مصدر جميع السلطات ، وعنه تصدر جميع الأوامر الخاصة بشؤون الدولة ؛ وكان الوزير فى الواقع هو نائب الخليفة ويستعمل السلطة المطلقة باسمه ، ويهيمن على جميع الرسائل الرسمية ، كما كان يشرف على إيرادات الدولة ومصروفاتها ، وعلى تعيين الموظفين وعزلهم ؛ وصفوة القول كان بمثابة المندوب المفوض الذى يجمع فى شخصه رئاسة الإدارتين العسكرية والمدنية ، كما كان إلى جانب ذلك يؤدي أعماله الاعتيادية من مساعدة الخليفة فى تصريف الأمور إلى إسداء المشورة إليه .

تلكم هى واجبات الوزراء فى أوائل العهد العباسى ، ولا مشاحة أنهم كانوا يستمدون السلطة من الخلفاء ، ويدعون بأنهم إنما ينفذون أحكامهم . ولكن لم يمض طويل وقت حتى غدت تلك الواجبات من الخطورة بحيث لم يستطع شخص واحد القيام بها بمفرده ، فأصبح من الضرورى الاستعانة ببضع موظفين آخرين بكل إليهم إدارة الدوائر العديدة على أن يكونوا ملحقين بشخصه . وفى عهد المأمون تطورت الحكومة الأتوقراطية إلى حكومة دستورية ، وأنشئ لأول مرة مجلس شورى نظامى للدولة يمثل جميع الطوائف التى تعترف بسلطان الخليفة وأصبح لنواب الأمة مطلق الحرية فى إبداء ما يعين لهم من الآراء ، وبلوح أنه لم يحل قط بينهم وبين حرية التعبير والمناقشات .

كذلك استحوالت تلك المجالس فى العهود الأخيرة — حينما فقد الخلفاء السيادة الزمنية واعتمدوا فى بسط نفوذهم على مركزهم الروحى — إلى مجمع دينى ولكن لم يلبث آل بويه والسامانيون والسلجوقيون والأيوبيون أن أنشأوا برغم

ذلك مجالس ينتظم في عقدها نواب يمثلون الأمة بعض التمثيل . ويحدثنا المؤرخون أن مجلس صلاح الدين الأيوبي كان ينعقد بانتظام سواء برئاسة السلطان نفسه أو برئاسة وزيره « القاضي الفاضل » للنظر في شؤون الدولة ، وكان أعضاء ذلك المجلس يصحبون السلطان حتى في أثناء الحروب والغزوات .

وفيا عدا « الأمين » السبي الحظ ، كان الخلفاء الثمانية الأول من خلفاء الدولة العباسية يمتازون بكفاية منقطعة النظير ، وسيطرون تمام التسيطر على الولاية في أنحاء الإمبراطورية ، حتى أصبح من السياسة المتبعة وقتئذ عدم إبقاء أى والٍ أو حاكم في منصبه ردها من الزمن ، كما كان للخلفاء مكاتبون سريون في الحواضر العديدة لموافاتهم بتفاصيل الحوادث التي كانت تقع يومياً في مناطقهم .

كذلك كان يقوم صاحب البريد^(١) في بعض الأحيان بمهمة جمع الأخبار؛ كما كان يوجد بجانب هؤلاء الوكلاء والمندوبين الرسميين هيئة كبيرة من المخبرين أو (الشرطة السرية) في جميع أنحاء الإمبراطورية لمراقبة شؤون الناس مراقبة دقيقة ؛ وقد قيل إن أعمالهم كانت تمتد أحياناً إلى الممالك الأجنبية ، كما حدث في أيام المهدي والرشيدي والمأمون والمعتصم الذين أوفدوا المخبرين السريين إلى بلاد الروم وغيرها من الممالك لأجل موافاتهم بكل حركة من حركات البراطرة والملوك ؛ وكانوا يستخدمون هؤلاء المخبرين من كلا الجنسين فقاموا جميعاً بأداء واجباتهم — على ما يلوح — أحسن أداء . ولكن يظهر أن هذه الوظائف قد ألغيت في عهد استبداد الحرس التركي وانتشار نفوذ آل بويه وقت أن كان الخلفاء أداة صماء في قبضة القواد العسكريين ؛ ولكن سرعان ما أعيد النظام القديم حينما استردوا بعض نفوذهم الزمني . ويقال إن الخليفة « الناصر لدين الله » كان

(١) كان يسمى أيضاً بصاحب الأخبار .

مطلقاً على كل شاردة وواردة تقع في بلاده والبلاد المجاورة لها ، بحيث اعتقد الناس أن له اتصالاً بالجن^(١) .

كان الخليفة — يتذرع كما هو الشأن في الحكومات العصرية — بأشخاص لاصبغة رسمية لم لاستخدامهم في تلك المهام ، وكان ينتخبهم من جميع الطبقات ، وخاصة من طبقة التجار والباعة المتجولين الذين كانوا يوافونه بالتقارير الوافية عما يقع من الحوادث مهما قل شأنها . ولما استقل العمال بإماراتهم واقتصرت الخلافة على السيادة الدينية فحسب تحولت وظائف هؤلاء الخبزين إلى مندوبين ينوبون عن الخليفة في بلاط نيسابور ومرور والموصل ودمشق ، شأنهم في ذلك شأن سفراء « البابا » في أواخر المصور الوسطى في أوروبا . ومما هو جدير بالذكر أن هؤلاء الوكلاء كانوا يصحبون الملوك في الحروب ، كما أقاموا فعلاً في معسكرات ألب أرسلان ، والملكشاه ، ونور الدين محمود ، وصلاح الدين ، وغدوا يؤدون أعمالهم بنشاط عجيب ، حتى أصبحوا يتدخلون بعض الأحيان في تدير شؤون الإمارات كما حدث فعلاً في أواخر عهد الدولة الأيوبية ، حيث حسم أحدهم الخلاف الذي استمر أواره بين الأمراء المتنازعين^(٢) .

كذلك كان الملوك يمينون في بلاط الخليفة مندوبين عنهم ، ويطلقون عليهم اسم « شاهناس » لمراقبة حركات خصومهم ، إذ كان التنافس على بسط النفوذ على البلاط الخلفي — مصدر جميع السلطات الشرعية — قد اشتد في بغداد كما حصل في روما البابوية ، كذلك كانوا يمينون سفراء عنهم في واسط والبصرة وتكريت وغيرها من الحواضر المهمة .

لقد كان من أهداف الدولة العباسية في أوائل عهدها توطيد دعائم

(١) الذهبي .

(٢) يقول لنا أبو الفداء : إن مندوب الخليفة حسم ذات مرة الخلاف الذي نشب بين

أبناء الملك المعظم .

الإمبراطورية ، وتحقيقاً لهذه الغاية أقلع الخلفاء عن الغزو والقيام بفتوحات جديدة ولهذا لم يبعث الخلفاء بالجيوش إلى مصر العليا والديلم وكابول إلا لقمع فتن القبائل المتوحشة ، التي كانت تعيث فساداً في تلك الأصقاع . أما الحروب التي اشتعل أوارها مع الروم فلم يكن مبعثها إلا نكث الأخيرة باليهود .

وكانت الإدارة تسير على أسس منظمة تضارع أنظمة الممالك الحديثة ، ويمكننا أن نقول إنها كانت من بعض الوجوه أرق مما عليه الآن بعض الدول العصرية ، إذ كانت أبواب جميع المناصب مفتوحة أمام الجميع على السواء المسلمين منهم واليهود والمسيحيين والهنود ، وليس أدل على الفرق بين عهدى الدولة العباسية والدولة الأموية من كثرة تشكيلات الدولة العباسية ، تلك التشكيلات التي أخذت بها الدول الإسلامية المتعاقبة وسارت على نمطها .

ولم تختلف إدارة الولايات في العهد العباسي عنها في عهد الدولة الأموية ، إذ كان يقوم بإدارة تلك الولايات أمراء^(١) يعينهم الخلفاء ، غير أن ساطتهم كانت محدودة ، فلم يكن المنصور يحتفظ بخدمات أى أمير في ولاية واحدة لمدة طويلة من الزمن ، وإذا ما عزل الخليفة أحد الولاة كان أول ما يقوم به هو التحقيق معه ، ومطالبته بتقديم حساب دقيق عن الأموال التي جمعها ، ولا تنسى أن أقل

الإدارة

الأمراء والممال

(١) كانت الإمارة على أنواع ثلاث :

أولاً — إمارة الاستكفاء ، أو إمارة التفويض ، وهي التي كان يسندها الخليفة لمن يتوسم فيه الكفاءة فيفوض إليه الإمارة ويجعلها عامة في كل أموره . ويشتمل نظره فيها على سبعة أمور :

١ — تدبير الجيش . ٢ — النظر في الأحكام وتقليد القضاة . ٣ — جباية الحراج . ٤ — حماية الدين والدفاع عن الحرم . ٥ — إقامة حدود الشرع . ٦ — الإمامة الصلاة . ٧ — تسيير الحج .

ثانياً — إمارة الاستيلاء ، وتسمى كذلك لأن الخليفة يضطر إلى توليته بعد أن يكون الأمير استولى على الولاية بالقوة .

ثالثاً — الإمارة الخاصة يكون فيها الأمير مقصوراً على تدبير الجيش وسياسة الرعية ، وليس له أن يتعرض للقضاء أو لجباية الحراج أو الصدقات . (المغرب)

ارتباب في أمانته كان يؤدي به حتماً إلى مصادرة أملاكه ، ووضعه تحت طائلة العقاب الصارم .

وفي عهد المنصور كان الأسماء والعمال محدودى السلطة ، غير أنهم في عهد أخلافه انفسح لهم المجال للعمل والابتكار ، وقد كانوا في ذلك الحين هم ورؤساء الإدارة وقواد الجيش معرضين دائماً للعزل وفقاً لأهواء الخليفة ؛ أما السلطة القضائية فكانت تعهد إلى قاضى الولاية الأكبر ، الذى كان يساعده قضاة في شتى المدن . ويحدثنا المؤرخون أن بعض الأسماء كانوا قد نالوا امتيازات خاصة على أثر خدمات قاموا بها للدولة أو لولائهم الخاص للخليفة ؛ ومثال ذلك أن أفريقية الغربية فيما وراء صحراء ليبيا مع جزيرة صقلية كانت في عهد السفاح تؤلف حكومة واحدة شبه مستقلة يرأسها عبد الرحمن بن حبيب ، بينما كانت مصر يحكمها أبو العيون المشهور بإخلاصه للخليفة ؛ أما بقية أجزاء الإمبراطورية فكانت تتألف من الجزيرة وأذربيجان وأرمينيا والمدينة ومكة واليمامة واليمن والكوفة وما جاورها (السواد) والبصرة ، والبحرين ، وعمان ، وعراق العجم ، وخراسان وبلاد ماوراء النهر ، والسند ، والبنجاب ، والأهواز ، وجنوب فارس ، وإمارة الموصل ، والشام ؛ وقد فصل السفاح فيما بعد فلسطين عن الشام ، واستعمل عليها أميراً مستقلاً . غير أن الرشيد عدل التقسيمات الإدارية ، وفصل تخوم الشام وكليكميا عن إمارة الجزيرة وقنسرين وجعلها إمارة واحدة وأطلق عليها اسم « العواصم » ؛ وعند ما كان الخليفة يستعمل أميراً من أسماء البيت المالك على إحدى تلك الولايات كان يعين معه ضابطاً كبيراً يكون له بمثابة المستشار ، وينوب عنه في غيابه . وكان أمير العواصم — الذى اتخذ طرسوس حاضرة له — مكلفاً بحراسة التخوم والمرات الجبلية . ولما كان الرشيد — كجدّه — مولماً بتشديد المدن ، فقد أسس طرسوس وأذنه ومرعش وعدة مدن أخرى ، وأقام فيها الحاميات القوية ، كذلك بنى المنصور مدينة المصيصة .

الوزير وبالرغم من أن منصب الوزير^(١) كان من جملة مناصب دولة القرس ومعروفاً عند العرب ، إلا أنه لم يسند رسمياً لأحد قبل العهد العباسي ، كذلك لم يفقد أهميته أو يستبدل عنه بمنصب أمير الأمراء إلا بعد اضمحلال نفوذ الخلافة وكان « بنو بويه » حينما استفحل أمرهم يسندون هذا المنصب إلى سكرتيرهم ، والمعروف أنهم لم يتركوا للخليفة إلا كاتباً باسم رئيس الرؤساء ، غير أن الخلفاء عندما استردوا نفوذهم الزمني في أيام السلاجقة أحيوا هذا المنصب من جديد .

أستاذ الدار كان « أستاذ الدار » أو « ناظر القصر » شخصية لها خطرها وأهميتها ، وفي عهد الخلفاء الضعفاء استأثر أمير الأمراء بهذا المنصب علاوة على وظيفته الأصلية كذلك لم يتردد أمراء آل بويه من تلقيب أنفسهم بهذا اللقب ، ولكن عندما فقد الخلفاء نفوذهم تماماً انحطت وظيفة « أستاذ الدار » إلى ما يدل عليه مدلولها ؛ ويقال إن الخليفة « المستنجد » عهد بهذا المنصب بعد انحطاط شأنه إلى عبد الله ابن المظفر ومن بعده إلى ابنه عماد الدين حفيد رئيس الرؤساء .

السلطان وكان الواثق أول من لقب قائده « أشناس » بلقب السلطان ، ووضع على مفرقه تاجاً مرصعاً ، وقلده قلادة وسوارين ؛ ويلوح أن هذا المنصب بقي مهلاً حتى تأسست دولة آل بويه فأخذ الخلفاء يقلدونهم ويحتفلون بتوليتهم احتفالاً رائعاً حيث كان يلبس الأمير حلة حريرية مزركشة ، ثم يتوجه الخليفة بنفسه تاجاً مرصعاً وسوارين ، ويقلده سيفين ، ودلالة على حصر السلطة العسكرية والمدنية في شخصه كان يعقد له لوائين ، أحدهما مزركش بالفضة على مثال ما يمنح للأشراف ، والآخر بالذهب على شاكلة ما يعطى لأولياء العهد ، وكانت وثيقة التولية تقرأ في حشد حافل ، ومن ثم يلثم السلطان يد الخليفة وينصرف .

(١) قال ابن خلكان : « لم يكن قبل أبي سلمة حفص بن سليمان الهمداني وزير « أبي العباس السفاح » من يعرف بهذا النعت لافي دولة بني أمية ولا في غيرها » .
(المغرب)

لم يكن لقب السلطان مع ذلك مقصوراً على أمراء آل بويه فحسب ، بل كان الخليفة يسند هذا اللقب أيضاً إلى الغزاة الفاتحين أمثال محمود غزنوي وطوغرل وألب أرسلان ، والملكشاه ، وصلاح الدين ومن إليهم ، وعندما كان الخليفة يمنح هذا اللقب لأحد الأمراء كان يفدو وراثياً على شرط أن يقدم إليه الأمير عند التولية طلباً رسمياً ، وكان الخليفة بطبيعة الحال يوافق على التعيين ويخضع عليه التشرية .

أنشأ الخليفة لقباً جديداً أطلق عليه اسم « الملك » وكان يمنحه أحيانا مع لقب السلطان ، ويمنحه أحيانا أخرى من غيره ، ولكنه كان إذا ما أنعم به على أحد قرنه عادة بعبارة تتناسب وصفات الملك البارزة ؛ وأول من أنعم عليه بهذا اللقب هو « نور الدين محمود زنكي » الذي لقب « بالملك العادل » .

يقسم علماء التشريع الإسلامي والاقتصاد السياسي الوزارة في العهد العباسي إلى وزارتين :

(١) وزارة تفويض . (٢) وزارة تنفيذ .

فوزارة التفويض هي أن يستوزر الخليفة شخصاً يفوض إليه تدبير الأمور برأيه وإمضاؤها على اجتهاده^(١) ، وله أن يقوم بأى تدبير على أن يعلم الخليفة به فيما بعد ، ولم يكن قد وجد هذا المنصب في عهد السفاح ولا المنصور ولا المهدي . أما وزراء التفويض فيعرف منهم في زمن الرشيد « جعفر البرمكي » ، وفي زمن المأمون « الفضل بن سهل » ، ولم يكن يتمتع وزير التنفيذ بمثل تلك السلطة الواسعة التي كان يتمتع بها وزير التفويض ، إذ لم يكن يصدر شيئاً عن اجتهاده إنما كان عمله مقصوراً على تنفيذ أوامر الخليفة ، كما كان من واجباته أن يلم الإماما

(١) يتولى وزير التفويض كل شيء يمضيه عن الخليفة إلا ثلاثة أشياء وهي :
أولاً — ولاية العهد . ثانياً — ليس للوزير أن يعزل من قلده الخليفة .
ثالثاً — للخليفة أن يستعفى الأمة من الإمامة وليس ذلك للوزير .

صحيحاً بشؤون الإدارة والضرائب وأحوال الولايات واحتياجاتها ومطالبها ، وكان الذميون يسمون إلى هذه المرتبة ، غير أن المتدينين لم يكونوا ينظرون إلى هذا التمييز بمين الرضا^(١) .

كانت مراسم التعيين بالغة حد الروعة والبهاء ، فكان من يستوزره الخليفة يأتي إلى القصر بعد أن يصله الكتاب الرسمي الذي كان يحمله إليه أميران من أمراء الدولة ، وعند وصوله إلى باب الحجرة كان يقدمه الحاجب إلى الخليفة وبعد أن يؤدي الطاعة كان يتحادث معه قليلاً ، ثم يذهب إلى حجرة أخرى حيث يلبس التشريف ، ثم يعود فيقبل يد الخليفة وينصرف إلى الديوان ممتطياً فرساً مطهما ، وكان يسير بين يديه كبار الموظفين والجيش والأمراء وموظفو البلاط وخدام الخليفة والحجاب ، وعند ما يصل إلى ديوانه كان يستقبل استقبالاً حافلاً ويقراً عليه مرسوم التعيين^(٢) .

كان مجلس الخليفة يسمى « بديوان العزيز » كما كانت الحكومة العثمانية تسمى بالباب العالي ، وكان يرأس المجلس الوزير الأكبر ، ولهذا سمي الوزير « مجلس العزيز^(٣) » . ويمكننا أن نقول إن إدارة الدولة في العهد العباسي بتقسيماتها الفعالة وإشرافها الدقيق لم تكن لتقل شأنًا عن أحسن النظم العصرية وفيما يلي أسماء الدواوين الرئيسية للدولة :

ديوان العزيز

(١) لم يكن هذا الشعور معروفًا عند العرب إذ كان لأسد الدولة من آل بويه وزير مسيحي اسمه (نصر بن هرون) وكان يتمتع بنفوذ واسع ، كما أن الفاطميين في مصر استوزروا بعض اليهود والمسيحيين .

(٢) من جملة الوزراء المشهورين أبو أيوب المرواني ، وربيعة بن يونس وزير المنصور وجعفر وزير الرشيد ، والفضل والحسن وزير الأمان ، ونجر الدولة بن طاهر وزير المعتدي ، والقائم بن هبيرة وزير المستنجد ، والعميد وزير طغرل بك ، ونظام الملك وزير ألب أرسلان وملكشاه ، والقاضي الفاضل وزير صلاح الدين .

(٣) كان رؤساء الدواوين المختلفة يسمون بالوزراء ولكنهم كانوا أقل درجة من الوزير الأكبر الذي كان فعلاً رئيس الإدارة ، وكان يعرف رئيس الوزراء بالوزير الأعظم أو لصدر الأعظم .

ديوان الخراج — ديوان الضياع السلطانية (مكتب الخاصة الملكية) — ديوان الزمام (قلم مراقبة الحسابات) ديوان الجند — ديوان الموالى والظلمان — ديوان البريد — ديوان زمام النفقات — ديوان الرسائل — ديوان التوقيع — ديوان النظر فى المظالم — ديوان الأحداث والشرطة — ديوان العطاء أو مايشبه دائرة حسابات الجيش — وكان الإشراف على مصالح الذميين موكلا بديوان خاص يرأسه موظف يدعى كاتب الجهبذة^(١). وعلاوة على هذه الدواوين الرئيسية كان هناك بضع دوائر صغرى سواء فى الإدارة أو السياسة أو القضاء ، ومن جملتها ديوان العطايا ويسمى « بديوان المقاتيات » وآخر يشرف على أعمال الرى والجداول ويسمى « بديوان الأقرحة » ؛ وكانت فى مجموعها تنهض دليلا على أن الحكومة فى عهد الخلفاء أقل استبدادا ، وأقل تمسكا بالرسميات من الدولة البيزنطية ، كذلك كانت تتبع سياسة عدم التدخل فى شؤون الطوائف المختلفة ، ولعل الحكومة كانت تغالى أحيانا فى اتباع سياسة الحياد حتى ألحقت الضرر بمصالحها ، فقد كانت كل قرية وكل مدينة تقوم بشؤونها الخاصة إلى درجة كبيرة وكانت الحكومة العليا لا تتدخل إلا إذا نشبت اضطرابات أو رفض الأهليون دفع الخراج ، ومع ذلك كانت تراقب كافة الأمور المختصة بالزراعة مراقبة دقيقة وتشرف على تشييد الجداول وترميمها ، وعلى جميع أعمال الرى التى تتوقف عليها المحاصيل الزراعية ثم الخراج ؛ وقد كتب أبو يوسف قاضى قضاة الإمبراطورية فى عهد الرشيد كتابا عنوانه إلى الخليفة يبين فيه أن من واجب الحكومة تشييد الجداول الجديدة على نفقتها الخاصة لتحسين الزراعة وتنظيف الجداول الحالية وترميمها ، والاشتراك فى التعاون مع الشعب فى تحمل نفقات الصيانة وتوزيع المياه ؛ ثم يوصى على تشكيل شرطة نهريّة ذات كفاية ممتازة ، والممل على إزالة العقبات التى تعرقل للملاحة فى الأنهر الكبيرة وبالأخص فى دجلة والفرات .

(١) كان يسمى فى الدولة الأسبانية بكتاب الزمام .

ديوان الزمام

كان من أهم التدابير الفعالة لتمشية دولاب الدولة ديوان الزمام ، وقد أنشأه الخليفة المهدي في المدن الكبرى ، وكان يشبه ديوان الخراج في عهد الدولة الأموية باعتباره أكثر دوائر الدولة خطورة ؛ ومن مهامه جمع الخراج في العراق أغنى ولايات الإمبراطورية ، وسك حساب الضرائب في الولايات الأخرى ، وجمع الضرائب عينا .

ديوان الرسائل

وكان ثمة دائرة أخرى تسمى « بديوان الرسائل » وكان رئيسها — الذي كان يعتبر من أجل كتاب السرشانا — يضطلع بتحرير المراسيم ووثائق التولية والعقود والرسائل الرسمية والسياسية ، وكان بعد أن يرفعها إلى الخليفة وتقرن بموافقة يختتمها بالشمع الأحمر . ثم يوشحها بالتوقيع الخلافي ؛ كذلك كان يتولى أيضاً تصحيح وختم الكتب الرسمية بنفسه ، كما كان يحضر المجالس العامة التي كان يرأسها الخليفة لسماع المظالم والنظر في شكاوى الناس ، ويقوم بتسجيل ما يعن للخليفة من الملاحظات على الطلبات والالتماسات ، وكان غالباً ما يسلم إلى صاحب الشكاوى نسخة من أوامر الخليفة على أن يحتفظ هو بالأصل في سجلات الدولة .

كذلك كانت طبيعة العمل وأسلوب التحرير يتطلبان اختيار كاتب السر وسائر الكتاب من أهل المعارضة والبلاغة ومن أرقى الطبقات الاجتماعية . وكان يلي ذلك المنصب ديوان التوقيع وهو أشبه « بمكتب الختم » في عهد الدولة الأموية ، وكان يتولى رئيسه تحرير الأجوبة المناسبة وتسجيلها وتذييلها بالختم الملكي ، كما كان يحملها بشعار الخليفة أو بآية من آيات الذكر الحكيم .

ديوان البريد

وكان يعين في حواضر الولايات صاحب برید مهمته الإشراف على المؤسسات البريدية ، ولم يكن يقتصر عمله على مراقبة توزيع السكاتبات الرسمية فحسب ، بل كان يتعداها إلى موافاة الخليفة بكافة الأخبار والحوادث التي يمد بها أعوانه المنتشرون في أنحاء الأقاليم ، وكان يشغل في الواقع منصب وكيل الحكومة

المركزية ، ويقوم بجمع التقارير السرية عن أحوال الولاية وسير الإدارة وحالة الفلاحين ومزارعهم ، وتصرف السلطات المحلية ، ودار ضرب النقود ومبلغ ما يسك فيها من الذهب والفضة ، كذلك كان يراقب دفع رواتب الجنود ، ومما لا شك فيه أن الكتب الخصوصية كانت تنقل مع الرسائل الرسمية ، وتسلم إلى أصحابها .

لقد كان الغالب في العرب اتخاذ الجمل وسيلة لنقل بريدهم ، في حين كان الفرس يستخدمون الخيل والبغال لهذا الغرض . ويقال إن عدد مراحل البريد في مستهل الدولة العباسية بلغ ٩٣٠ مرحلة ، ولا ريب في أن عدد ما كان يستعمل من الخيل والجمل في كل مرحلة كان عظيماً ؛ إذ كثيراً ما كان يستخدم المسافرون تلك الدواب التماساً للسرعة ، كما كان يستخدم الأمراء وبطاناتهم وسائل البريد في أسفارهم ، وحتى الجنود كانوا ينقلون من بلد إلى آخر على هذا النحو ، وقد كانت تعلق في دواب البريد علامات فارقة^(١) تميزها عن غيرها ؛ وبلغت نفقاتها وأثمانها ورواتب رجالها في العراق وحده ١٥٤ ألف دينار أو ما يعادل الآن مائة ألف جنيه ، على حين كانت تبلغ في عهد هشام الأموي أربعة ملايين درهما . وكان على صاحب البريد أن يرفع إلى الخليفة خلاصة التقارير التي كانت ترده من الجهات وسائر الأنحاء ، وبجانب ذلك كان يبت في تعيين موظفي البريد في الحواضر والمدن ، ويشرف عليهم وعلى دفع رواتبهم . وكانت تحفظ في دوائر الحكومة معلومات بريدية دقيقة تشتمل على أسماء المحطات وبعد المسافات بين بعضها والبعض الآخر . ويقال إن استخدام الحمام الزاجل كان معروفاً عند اليونان والرومان^(٢) ،

(١) كانوا يطلقون في أعناقهم جلاجل أو سلاسل إذا تحركت سمعت جلبتها وتعرف عندهم بقعقة البريد . (المغرب)

(٢) يقال إن «تورستينس» استخدم حمامة لنقل خبر فوزه في الألعاب الأولمبية =

ولكنه استخدم رسمياً لأول مرة في عهد المتصم عندما طيرت إليه أخبار أسر بابك الخرمي^(١) ، ثم لم يلبث أن انتشر استعماله في الأمور البريدية العادية ؛ وكان نور الدين محمود يستخدمه للأغراض العسكرية ، كما أنشأ له في كل محطة حظيرة خاصة .

ديوان مرض
الجند

وفي ذلك العهد أنشئ ديوان يسمى « بديوان العرض » ، وكان متصلاً أو بالأحرى ملحقاً بديوان الحرب . أما دار الأسلحة فكانت مسندة إلى ضابط خاص يسمى « بالمشرف على الصناعات بالمخزن » ، وكان كل ديوان يعهد بإدارته إلى مدير يسمى بالرئيس أو الصدر ، أما التفتيش فكان يقوم به مفتشون يسمون « بالمشرفين » أو « النظار » . وكان مفتش الري والزراعة يسمى « بمشرف الأقرحة » ، ومفتش الضرائب التي تدفع عيناً « بمشرف الإقامات المخزنية » ؛ ومفتش مخازن الحكومة « بالمشرف بالمخزن » ، ومدير الأعطية « بناظر ديوان المقاتبات » ؛ أما نائب رئيس الحسابات فكان يسمى « بالنائب عن ديوان الزمام » . وبجانب تلك المناصب كان ثمة منصب يسمى « بمشرف الملكات » ، ويضطلع من يتولاه بالتفتيش من حين لآخر على دواوين الدولة ورفع التقارير الوافية عنها إلى الخليفة . وكان ترتيب المناصب من حيث الأهمية والخطورة على النحو التالي : الوزير فالحاجب ، ثم رؤساء الدواوين ، فقاضي القضاة ؛ ويليهم في المرتبة رئيس الحرس ، ثم كتاب السراخ . وكان الحاجب يقوم^(٢) بتقديم السفراء والأمراء والأعيان للتمول بين يدي الخليفة ، ولهذا كان يتمتع بنفوذ عظيم .

المرطة

كان بكل مدينة شرطة خاصة برتب عسكرية خاضعة لرئيس يسمى «صاحب

= إلى والده ؛ ويقال أيضاً إن هريثوس وبروتس كانا يخبران بواسطة الحمام أثناء حصار « مودينا » .

(١) السعودي .

(٢) أسند هذا المنصب في عهد المتتدي إلى أبي غائب الأصبغى ، الملقب بتاج الرؤساء .

الشرطة ، ، وهي تختلف - كما كان الشأن في العصر الأموي - عن الشرطة المدنية في الواجبات التي تقوم بها ، وتنقسم من حيث الاختصاص إلى فرق أو أقسام على حسب أحياء المدينة ، وكانت كل فرقة منها تقوم بحماية أرواح وأملاك سكان منطقة معينة ، وكانوا يصون ليلاً بين المنازل والشوارع برئاسة ضباطهم وتدفع لهم رواتب حسنة ، ومن هذا ترى أنهم كانوا يقومون بأعمالهم بكل أمانة وإخلاص ؛ وكان منصب رئيس شرطة بغداد يعادل مرتبة الحاكم أو الوالي ، وقد شغل المدعو طاهر هذه الوظيفة في عهد المأمون حيناً من الزمن حتى استعمل على خراسان . وقد غدا هذا المنصب في أواخر العهد العباسي يعتبر بمثابة ترشيح للوزارة .

كان الموظف الذي يشغل هذا المنصب يسمى « بالحتسب » وهي وظيفة الحسبة أنشأها المهدي ، وظلت من جملة التشكيلات التي أخذت بها الممالك الإسلامية فيما بعد ، وكان يضطلع الحتسب بمراقبة الأسواق ، وحمل الناس على المحافظة على الآداب ، كما كان يطوف مع توابه في الشوارع ليلاً ونهاراً للتأكد من تنفيذ تعليمات الشرطة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومعاينة من يحاول الغش في المقاييس والمكاييل والموازين . ويذكر لنا أبو الحسن الماوردي^(١) أن الحسبة درجة وسط بين القضاء والقوة التنفيذية^(٢) .

وفي ذلك العهد أنشأ التجار لأول مرة نقابة مسؤولة عن مراقبة المعاملات التجارية ومنع التدليس ؛ وكان رئيسها ينتخب من بين الأعضاء الممتازين ويسمى « برئيس التجار » كما كان يسمى أعضاء النقابة « بالأمناء » . ولم يقتصر الأمر على إنشاء تلك النقابات في المراكز التجارية فحسب ، بل أنشئت أيضاً في معظم الحواضر مجالس تسمى « بديوان الشورى » ، وكان ينتخب أعضاؤها

(١) في كتابه الأحكام السلطانية .

(٢) هي واسطة بين القاضي وصاحب النظر في المطالم . (المغرب)

من أعيان المدينة ، ومن بعض الأشخاص الذين يرشحهم الوالى أو الخليفة تحت رئاسة « الصدر » الذى ينتخبه الأعضاء ، ومن هنا يتضح كيف كانت الحكومة المركزية تبت فى الرعية روح الحكم الذاتى ، وتشجع المؤسسات البلدية .

وقد لاحظ مؤلف (Culture under caliphate) أن العالم الإسلامى لحسن الطالع لم يعرف البيروقراطية المطلقة ، إذ كانت الإدارة تسير على أبسط النظم ولم يكن هناك ما تفرضه السلطة العليا على الأهلىن سوى دفع الضرائب ، ويمكننا أن نضيف إلى هذا القول بأنها كانت أيضاً تراقب أعمال الرى مراقبة دقيقة ، وليس أدل على عدم تدخل السلطة العليا فى شؤون المدن من النظام الذى كان متبعاً فى فارس ، حيث كانت تقوم كل مدينة بشؤونها الخاصة إلى درجة كبيرة ، وتجبى الضرائب كما تريد ، على أن تدفع الخراج المعين للدولة ؛ وقد كانت السلطة العليا فوق ذلك تستشير الأمراء عند ما تفكر فى فرض ضرائب جديدة أو حينما ينشب خلاف بين المدن المتجاورة .

وقد كانت هاته المدن تؤلف إمارات شبه مستقلة يكاد يشبه وضعها وضع المدن الحرة فى أوروبا ، فكانت مساحة بلخ وملكاتها تزيد على العشرة فراعخ وتحوطها الأسوار لحمايتها من الاعتداء الخارجى ؛ وكانت تضارعها فى الفخامة صفد وسمرقند وهراة وبخارى وخوارزم^(١) والرى وهمدان ، وبعض المدن الأخرى ، تلك المدن التى غدا أمر بلدياتها من الخطر بحيث أخذت تفرض نفوذها على ثقافة الشعب واتجاهاته ؛ أما الحكومة المركزية فقد كانت تكتفى بتدخلها بتعيين القاضى ، وكبار الموظفين والحسكام الذين كانت تختارهم من أعيان الجهة ؛ وقد كان منصب الحاكم من الأهمية بحيث كانت تختار له أحياناً أميراً من أمراء البيت المالك .

سبق أن أتينا على ذكر تشييد الخانات ودور الاستراحة وحفر الآبار على

(١) مدينة الفيل .

طول الطريق الممتد من مكة إلى بغداد ، ومن بغداد إلى المدن المهمة الأخرى حيث كان السافرون يبيتون ليلاً ويترودون بالماء . كما أنشأت الحكومة — لأجل حماية الحجاج من اعتداء البدو — منصباً هاماً يسمى « رئيس الحج » (أمير الحج) الذي كان يصطحب الحجاج إلى البلاد المقدسة في قوة من الجيش . أما إدارة العشائر الرحالة والإشراف على شؤونها فكانت مسندة إلى موظف كبير يسمى « بأمير العرب » ، ويمتبر مسؤولاً عن سلوكهم والنظر في شؤونهم . كانت إدارة القضاء على جانب عظيم من الخطورة ، وكانت كل القضايا المدنية لغير المسلمين توكل لقضاتهم ورؤساء ديارتهم ، أما المسلمون فكان يفصل بينهم القضاة ، وكان في كل حاضرة قاضٍ ينوب عنه قضاة في النواحي التابعة للمدينة ، وكان قاضى بغداد الأكبر يسمى « بقاضى القضاة ^(١) » ، وهو في الواقع رئيس قضاة الإمبراطورية ؛ وتسهيلاً لأعمال القضاة أنشئت وظيفة أخرى تشبه ما يسمى في العصر الحاضر « بكتاب العدل » .

أمير الحج

إدارة القضاء

وكانت القضايا الجنائية تعهد على ما يظهر إلى صاحب المظالم . أما المحكمة العليا ، فكانت تسمى « بديوان النظر في المظالم » ، وكانت تعقد جلساتها برئاسة الخليفة نفسه — وينوب عنه في غيابه أحد كبار الموظفين — وأعضاؤها قاضى القضاة والحاجب وكبار رؤساء الدواوين ، وكل كان يدعى إليها بعض رجال الإفتاء . ومما لا ريب فيه أن هذه المجالس ملأت فراغاً كبيراً في عالم القضاء فضلاً عن أنها ساعدت على تنفيذ قرارات المحكمة التي كانت تصدبها بحق العطاء ؛ ولم يكن أحد يجزؤ على عدم الخضوع إلى قراراتها إذ لم يكن أحد من القوة بحيث يستطيع التخلص من عقابها . وبدى أنه لم تنشأ محكمة عليا منظمة إلا في عهد نور الدين محمود ، الذي كان أول من أسس داراً للعدل وجمع فيها المحاكم كافة ، ونظم القضاء وأصلحه بعد أن كان قد تعطل في زمن انحلال

(١) كان أبو يوسف أول من تقلد هذا المنصب .

الخلافة العباسية ، وكان من العادة المألوفة ألا تسمع المحاكم شهادة الشهود إلا إذا كانوا متصفين بحسن الخلق ، وطيب الأحدثه ، ولكن كثيراً ما كان يساء استعمال ذلك الشرط الحكيم ، شأن غيره من الشروط الأخرى التي يبتدعها عقل الإنسان .

الزراعة

كانت الولاية المحصورة بين نهري دجلة والفرات تعتبر أخصب بقاع الإمبراطورية على وجه الإطلاق ، ولما كانت تلك المنطقة تضطلع بإدارتها الحكومة العليا مباشرة فقد نالت حظاً وافراً من العناية ، وتحسنت زراعتها وامتدت بها شبكة واسعة النطاق من الترعة والمصارف بحيث « أصبح ما بين دجلة والفرات سواداً مشتبكاً غير مميز^(١) » ، ورشحت المستنقعات بنظام ترشيح دقيق ، وحفر المهدي جدولاً في منطقة واسط ، كما حفر أحد أعمام المنصور جدولاً من الأنبار على الفرات إلى غربي بغداد ، وطفقت تمخرق في عبابه السفن الكبيرة ؛ وتفرع من جدول دجيل الذي يأخذ من المجرى الأصلي من تكريت عدة نهيرات لرى المناطق الواقعة في شمالي بغداد ، ولم تحرم بقية المناطق الواقعة شرقي دجلة من مثل هذه العناية ، إذ أن كافة المسلمين يعتبرون ازدهار الزراعة وفلاحة البساتين من أول الواجبات التي يفرضها الدين . ويقول لنا المؤرخون : « كان العراق وجنوب فارس يبدوان في ذلك العهد روضة غناء ، فكانت تلك الأقاليم — ولا سيما الإقليم الواقع بين الكوفة و بغداد — عامرة بالمدن الفخمة والقرى المزدهرة والضياع الجميلة . وقد وجه العرب جهدهم لفحص موارد البلاد المعدنية واستغلالها ، ونشطوا إلى استخراج الحديد والرصاص والفضة من فارس وخراسان وأسندوا إدارة المناجم إلى ملاحظين أكفاء ، كما استخراجوا الخنزف والمر من تبريز ، والملح والكبريت من شمال فارس ، والقيروالنفط من كورجيا » .

المصنوعات

كذلك كانوا يشجعون الصناعات في العهد العباسي أيما تشجيع ، فاشتهرت

البصرة في كافة أنحاء العالم المتمدن بصنع الصابون والزجاج ، وعظم شأن هاتين الصناعتين في عهد المعتصم ، حتى شيد لها مصانع جديدة في بغداد وسامرا وبعض المدن الأخرى ، كما أسس مصانع للورق في عدة مدن ، وجلب لها الأساتذة والعمال من مصر التي كانت مشهورة عندئذ بهاته الصناعة منذ أقدم العصور ؛ كذلك أسست مصانع ملكية للتطريز في المدن الفارسية الكبرى وتفوق العرب في صناعة الحرير والأطلس والأنسجة الحريرية المشجرة والسجاجيد التي كانت تعرض في الأسواق في أحسن صنع وأتم إتقان . وليس أدل على تفوق العرب في الصناعة من تلك المنسوجات النفيسة التي كانت الأنوال الهائلة تخرجها في فارس والعراق والشام ، وقد امتازت الكوفة بكوفياتها الحريرية وغير الحريرية كما تفوقت خوزستان بمنسوجاتها ، وقد كانت المنسوجات الحريرية المشجرة الجميلة المصنوعة في مصانع تستار وسجاجيد كوركوب النفيسة وحرائر سوس ، تحتل مكاناً سامياً في أسواق العالم ؛ ومما يسترعى الانتباه أن مختلف الصناعات كانت قد شاعت في سائر أنحاء الإمبراطورية ، فامتازت سوسانكرد بزركشة الدمقس بالذهب وصناعة الأنسجة الوبرية والسجاجيد والحرير المزركش المصنوع من دود القز لقصور السلاطين ، والحرير الخام والوبر ؛ وكانت تنسج العباءات النفيسة من حرير القز ، فبرزت بذلك عباءات شيراز الصوفية المخططة ؛ كما اشتهرت المدن الفنية في خراسان بصناعة الأنسجة الحريرية المزركشة والسجاجيد والبسط والستور والأغطية والمصنوعات الصوفية على مختلف أنواعها ، وعلى الجملة كانت لكل مدينة من مدن الإمبراطورية شهرة صناعية خاصة سواء في المعادن أو الزجاج أو الصوف أو الحرير أو الكتان ، واشتهرت الشام بصنع الزجاج وشرعت تصدر في مستهل القرن الثاني الهجري الزجاج الملون المطلق بالميناء إلى كافة أنحاء العالم ، وبلغت في نقشه بالذهب والألوان الأخرى درجة عظيمة من الكمال ؛ وقد ذكر لنا المؤرخون انتشار صناعة نوع من البلور المزخرف وما ينطوى عليه

من آيات الفن وضروب الجمال ؛ ويقال إن قدحاً من النفائس الفاطمية بيع وقتئذ بثلاثمائة وستين ديناراً ، وكانت تعلق المصابيح البلورية المزدانة بالفتوش الجميلة والآيات القرآنية السكرية أو الأحاديث النبوية الشريفة بالميناء ذات اللون الأبيض أو الأزرق في الجوامع والسفن والقصور ، وكانت تصنع تلك المصابيح على مختلف الحجم والأشكال . وتباع إما للاستعمال أو الزينة .

كذلك كانت البلاد غنية بالمنتوجات الخام فكان الأهليون يزرعون الشعير والحنطة والأرز والنخيل وأشجار الفاكهة والقطن كما وجهوا عنايتهم إلى صناعة الحلوى من الفاكهة ، واشتهرت الأهواز وبلاد الخليل بزراعة قصب السكر وأصبحت المصانع في هذين الإقليمين تصدر قسماً عظيماً منه إلى آسيا وأوروبا ؛ وتأسست في جنديسابور جامعة اشتهرت في كافة أنحاء العالم بالعلوم الطبيعية والأساتذة الذين طبقت شهرتهم الآفاق في الطب ، ولعل تلك الجامعة كانت من أهم العوامل التي شجعت الصناعة والتجارة ، إذ كانت تمد أصحاب الحرف بما تتوصل إليه من أحدث المخترعات كعملية تكرير السكر التي عممتها فيما بعد على أسس تجارية في خوزستان نفسها ، ومنها انتقلت كما انتقلت غيرها من الحرف إلى أسبانيا .

أما صادرات الإمبراطورية فكانت تشمل على الشعير والحنطة والأرز والفاكهة وزهور مازندران المشهورة والسكر والزجاج والحريير والأقمشة الصوفية والسكتانية والحريرية والزيت والطور كماء الورد والزعفران وماء السوسن ونوار التمر والبومادة (دهان عطري للشعر) وشراب العنب وزيت البنفسج وما إلى ذلك ، في حين كانت الواردات تشمل التوابل والأدوية من الهند وجزائر الأرخيبيل ، وكذلك خشب الصندل والأحجار الثمينة والمجوهرات والغاب الهندي والآبنوس والعاج .

وكانت فارسستان غنية بالمعادن كالمالح والفضة والحديد والقصدير والنفط ، كما كانت « يزد » مشهورة بالفضة أيضاً .

أما إيرادات الدولة فكانت تجبي من المصادر التالية :

الإيرادات
أو الدخل

- (١) الخراج .
- (٢) الأعشار أو ضريبة الدخل (العشر والزكاة والصدقة) .
- (٣) أخماس المعادن والرعى .
- (٤) الجزية .
- (٥) المكوس .
- (٦) الملاحات والأسماك .
- (٧) الضرائب التي تؤخذ من أصحاب الحيوانات لاستعمالهم المحلات العامة كالشوارع والميادين .
- (٨) ضرائب الصناعة وغيرها .
- (٩) ضرائب الكاليات .
- (١٠) الجمارك .

وقد ألقى الواثق الضريبة الأخيرة تشجيعاً للتجارة البحرية .

ويقول فون كرير : « من هذا كله نرى أن المالىين لم يكونوا من الجهل كما قد يتصور البعض » ، فكانت طبقة الفلاحين موضع رعاية الخلفاء العباسيين الذين كانوا يبذلون أقصى العناية لتخفيف الأعباء الملقاة على عواتقهم . ويقال إن المنصور ألقى ضريبة الحنطة والشعير التي كانت تدفع نقداً ، وأحدث نظام المقاسمة وهو أن يفرض الخراج على الأرض بنسبة مئوية من غلتها ، على حين أبقى الضريبة النقدية على المحاصيل الأخرى ؛ ولكن المهدي عند ما رأى أن الجباة يبتزون أموال الفلاحين ألقى الضريبة النقدية ، ونص على جعل المقاسمة بالنصف فيما يخص الأرض التي تسقى سيجاً أى بدون تعب ، أما إذا كانت الأرض

تسقى بالإرواء^(١) الذى يتطلب شيئاً من النفقات ، فعندئذ تستوفى الحكومة ثلث المحصول ، وفى بعض الأحيان الربع ، وفى الأحيان الأخرى الخمس ، كذلك جعل خراج النخيل والسكر والاشجار على حسب المساحة ، فكانت تقدر قيمة المحصول ، ثم يؤخذ نصف غلتها أو ثلثها ، وكان يسمى هذا النظام « بالمقاسمة »^(٢) تمييزاً له عن النظام القديم المسمى بالمحاسبة .

وفى سنة ٢٠٤ هـ (٨١٩ — ٨٢٠ م) أعاد المأمون تخفيض الخراج بأن جعله خمسين بدلا من النصف حتى فى أخصب الأراضى الزراعية . وكان يوجد فى بابل وكلداء والعراق والجزيرة وفارس كثير من الملاكين والفلاحين اللذين كانوا يدفعون ضريبة محدودة على أساس اتفاق كتب بينهم وبين قواد العرب فى إبان احتلال العرب لبلادهم ؛ وكان يتمتع بمثل هذه الامتيازات أهل القرى فى شمالى فارس وخراسان ؛ وعلى هذا نستطيع تقسيم الخراج إلى ثلاثة أقسام :

(١) المساحة (المحاسبة) وهى ضريبة معينة سواء أكانت تدفع تقدماً أم

من عين المحصول أم من كليهما .

(٢) المقاسمة : وتقرض على حسب كمية الغلة وتستحصل عيناً .

(٣) « المقاطع » : وهى ضريبة معينة تدفع على أساس الاتفاق أو الإيجار

المعقود بين الحكومة والفلاح ، وكان معظم أرض الصنف الثالث من الضياع التابعة للحكومة ؛ وكثيراً ما كان الخلفاء يعفون الأهاليين من الضرائب حتى فى أسوأ العهود وأشدّها ظلماً . ومثال ذلك أن المعتضد أعفى الناس من ربع الضرائب بتأجيل بدء السنة المالية من منتصف آذار إلى ١٧ حزيران ، كما يلوح أيضاً أنه منح إعفاء آخر بتأجيل موعد الضريبة إلى ٢١ تموز ؛ وإذا علمنا ما كانت

(١) يقول الماوردى والفخرى والبلاذرى : « فجعل المقاسمة بالنصف فى الأرض التى تسقى سيجاً أى بدون تعب ، وبالتك فى الأرض التى تسقى بالدوالى ، وبالربع فى الأرض التى تسقى بالدواليب » . (العرب)

(٢) لا يزال هذا النظام مستعملاً فى الهند .

عليه الإمبراطورية من ازدهار الصناعة والتجارة والثروة ، فلا بدع أن تبلغ إيرادات الدولة في عهد الرشيد ٢٧٢ مليون درهم ، وأربع ملايين ونصف مليون دينار سنويا ، وفي عهد المأمون سبعة آلاف دينار يوميا .

وعلى أثر احتلال الشام اضطر العرب إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لحماية الحدود الشمالية من هجمات الدولة البيزنطية ، ومع أنهم كانوا قد باشروا فعلا هذا العمل في عهد عمر بن الخطاب ، واستمروا على تنفيذه في عهد الدولة الأموية ، إلا أن تلك السياسة لم تتخذ لها شكلا منظما ثابتاً إلا في عهد المنصور الذي وفق إلى احتلال جميع المراكز الواقعة على الحدود ، أو في منتهى المفاوز الجبلية التي يخشى كمن الأعداء فيها ، فحصن طرسوس وأذنة والمصيصة ومرعش وملطية ، وأقام فيها حاميات قوية . ولما كان جيش الروم قد خرب مدينة ملطية سنة ١٣٣ هـ (٧٥٠ — ٧٥١ م) فقد أعاد المنصور بناءها سنة ١٣٩ هـ وأبقى فيها حامية مؤلفة من أربعة آلاف جندي كانوا يعسكرون في ثكنات توفرت فيها جميع أسباب الراحة ، وكان يتناول الجندي الذي يعسكر في تلك الأنحاء عشرة دنانير علاوة على المخصصات السنوية البالغة مائة دينار ؛ كذلك أمر « المنصور » بتشييد الحصون في هراة بكليكييا وبطرة باللاذقية ، وعدة مدن أخرى في أفروجيا وكبدوكيا ، وحصن مرعش ، وبنى طرسوس الواقعة على نهر البردان^(١) ، وشيد قلعة الماروتية على مقربة من مرعش ، كما أمرت الست زبيدة بإعادة بناء الإسكندرونة .

ذكرنا فيما سبق الإجراءات التي اتخذها الرشيد لصيانة الحدود ، ولاسيما عنل قنسرين عن المنطقة المؤلفة من أنطاكية ومنيخ ودلوك ، وتنظيمها على أسس عسكرية جديدة ، وإقامة الحاميات في جميع النقاط الخطيرة . أما الجنود الذين كانوا يعسكرون في مثل تلك المراكز فكانوا يتناولون الأرزاق والمكافآت

(١) واسمه بالتركية قره صو . (العرب)

علاوة على الأجور الاعتيادية ، وكان من جملة الواجبات التي يقومون بها هي
حراسة الأسلحة ، وحفظ المهمات ورعاية الخيول ، وغالباً ما كانت تقطع لهم
ولعائلاتهم الأرض لزراعتها . وتقول لنا الرواية العربية إن المأمون والمعتصم كانا
يأخذان بهذا النظام ، غير أنه رؤى فيما بعد — على أثر غزوات الروم المتواصلة ،
وأعمال المدمم والتخريب التي كانوا ينزلونها بالبلاد — أنه من الضروري تعزيز
تلك الأصقاع بسكان من المسلمين ، فنقلت قبائل برمتها من الولايات البعيدة إلى
تلك الأقاليم . ويوضح لنا تاريخ العواصم الأدوار التي مرت على الدولتين اللتين
طفقتا تشبكان في حروب دامية شديدة مدة قرون ، ولعله لا يوجد على وجه
الغبراء — حتى على حدود الرين ، وسهول لمباردي تلك البلاد التي رويت كل
بقعة منها بالدماء البشرية — مكان نشبت على أديمه معارك مروعة مثل ما نشبت
على الأرض الواقعة بين الشام والأناضول ؛ ففي عهد الخلفاء الأمويين الذين
عرفوا بالسكافية والنشاط توغل العرب في داخل كليسيا وكبدوكيا ، ولكن
الدولة البيزنطية في عهد يزيد الثاني وخلفائه الضعفاء استردت المدن التي كان
قد احتلها المسلمون ، بيد أنه ما طال الزمن حتى اكتسبت الإمبراطورية العربية
بقيام الدولة العباسية حيوية جديدة ، فلم تلبث أن استردت العواصم ، واضطر
الخلفاء العباسيون على أثر غزو الجيش البيزنطي ونقضه العهد إلى إرسال
الجيوش الجرارة لقتالهم ، فكانت الغزوات السنوية المسماة بالصانفة تتطور أحياناً
إلى معارك شديدة ، وفي الأحيان الأخرى لا تمتدى نطاق المناورات ، غير أن
نظام تشييد الحصون أو الرباط لم يقتصر على كليسيا أو حدود الشام فحسب ،
بل شمل أيضاً بلاد ما وراء النهر و بوجيا وأرمينيا ، كما شيدت الحصون في جميع
المراكز الدفاعية الأخرى .

كان الجيش يتألف في أثناء الخدمة الفعلية من قسمين : البرتزة أي الذين
يتناولون الرواتب من الدولة ، والمتطوعة وهم الذين كانوا يهرعون إلى الانخراط في

الجيش كلما دعا داعى الجهاد، ولم يكن يعطى لهم خلال مدة تطوعهم غير الأرزاق، بينما كانت تمنح عوائلهم المخصصات من الدولة إما عيناً أو نقداً. وكان جيش المرتزقة يتألف من عدة فرق وهى: (١) المشاة أو (الحربية)، وأسلحتهم الرماح والحراب والسيوف والتروس. (٢) ورامية السهام أو (الرامية)، وأسلحتهم السيوف والتروس والأقواس والنشاب.

أما الحربية فكان لباسهم الخوذ، والدروع التى تقي الصدور، ولها أجزاء للساعدين والساقين، وكانت فى كل فرقة فصيل من «الفاطمين» مهمته رمى مقذوفات النفط، وفصيل آخر من المماريين الذين يحملون المعاول علاوة على السيوف والتروس، ويقال إن الفاطمين كانوا يرتدون الملابس المقاومة للنار ويقتحمون بها الحصون المشتعلة من غير أن يصيبهم أذى ضرر؛ وكان على رأس كل عشرة آلاف جندى «أمير»، وعلى رأس كل ألف جندى «قائد»، كما كان يسمى رئيس كل مائة جندى «تقيياً»، ورئيس كل عشرة جنود «عريفاً»، وكان يختلف لباس الجنود باختلاف الفرق والأسلحة التى يخدمون فيها. وقد أخذت المرتزقة فى عهد المتوكل تعلق السيف على نحو ما كانت تعلقه الفرس فى حزام فى الوسط؛ وأنشئت فرقة خاصة من الأجانب^(١)، وجعلت رواتبهم أعلى من رواتب الجنود العادية، ولباسهم أبهى وأخف. ولما أراد المعتصم أن يميز رجال الحرس من غيرهم ألبسهم الدمقس المزركش بالذهب.

وعلاوة على الحرس الإمبراطورى أنشئت وحدة أخرى للاشتغال — على مايلوح — بوظائف أقل أهمية، وسميت «جنود المنزل»، ثم أطلق عليهم فيما بعد اسم «الجاندار»، وكان المرافقون فى العهد العباسى يسمون «بالغلمان الحجرية»^(٢)، وكانوا يستخدمون فى بادئ الأمر كخدام خصوصيين للخليفة،

(١) وكانوا يسمون بالرجال المصفيات، وفى عهد المنتصر لعبوا دوراً هاماً فى مصائر الدولة.

(٢) كانوا يسمون فى العهد الفاطمى «بصبيان الحجرية».

ثم يعينون عند بلوغ سن الرشد كمرافقين بعد أن يتلقوا علومهم في البلاط ، ويتدربوا على الفنون الحربية ، وكانوا يعيشون في ثكنات منفصلة عن ثكنات باقي الجيش بمقتضى نظام عسكري خاص أشبه بنظام الرهينة .

المهندسون

وكان يصحب الجيش في جميع الحركات العسكرية فئة منتخبة من المهندسين^(١) الذين كان يعين البعض منهم في الحصون والحواضر ، وكان يطلق على رئيس المهندسين اسم « أمير المنجنبيين » ، ويبدأ هؤلاء حياتهم العملية بالانخراط في الجيش ، ثم يعينون إما في الفرق أو في المدن ؛ ومن أكفهم المهندسين يعقوب بن صابر المنجنبي ، وقد بدأ كغيره حياته العسكرية بالانخراط في جيش المرتفة ، ثم تدرج في المراتب العسكرية حتى رقى إلى وظيفة رئيس المهندسين ، وعين في بغداد ، وعلا كعبه في الدراسات العلمية والفنون العسكرية ، وألف كتابا اسمه « عمدة المسالك »^(٢) في الهندسة ، ويحدثنا ابن خلكان « أن صاحبه عالج فيه كل ناحية من نواحي الحرب كالتعبئة ، والاستيلاء على الحصون ، وتشديد القلاع ، والفروسية والهندسة والحصار ، وتركيب المكنان الحربية ، وصفات الخيول وأنواع الخيالة » .

مستشفيات
الميدان

وكان يصحب الجيش في أثناء المعارك الحربية هيئة طبية ، ومستشفى تام العدد والأجهزة ؛ أما النقالات فكانت عبارة عن محضات تحملها الجمال ، ويقال إن لوازم مستشفى الميدان كالحليم والأدوات الطبية كانت تنقل في أيام الرشيد والمأمون على عدد كبير من البغال والجمال ، وحتى في العصور المتأخرة في عهد الملوك الضعفاء أمثال السلطان محمود السلجوقي كانت لوازم المستشفى تنقل على أربعين جملا .

(١) ويسمون « بالمنجنبيين » .

(٢) اسمه الكامل « عمدة المسالك في سياسة الممالك » .

وكان بكل مركز خطير مستودع للأسلحة ودار للصناعة^(١) يقوم بإدارتها ضباط يسمون « بالنظار ». أما أسلحة الخيالة في العهد العباسي فلم تختلف عنها في العهد الأموي ، وهي تشتمل على السيوف والفؤوس والحراب والرماح ؛ وكان معظم هؤلاء الجنود يلبس الخوذ الفولاذية والدروع ، وكانت تشتمل كل فرقة على فصيلة من رماة السهام الخيالة ، ويجند هؤلاء إما من الخراسانيين أو من سكان شمالي فارس المشهورين منذ الأزمنة القديمة بتسديد السهام وإصابة الرمي على متن الخيل . وقد أدخل المهلب المشهور « الركب الحديدي » في الجيش العربي منذ عهد « عبد الملك » .

سبق أن ذكرنا أن كل عربي صحيح الجسم كان عرضة دائماً للانتظام في عقد الجيش ، وأن جنود الاحتياط كانوا في معظم الحالات ياتحقون بفرقهم ليس عن طواعية فحسب بل بنشاط وسرعة جديرين بالإعجاب ، وإذا ما حدث أن رجال الاحتياط لم يلبوا داعي الجهاد كان الأمراء يلتجئون إلى تطبيق نظام الخدمة الإجبارية ، وقد استخدم الحجاج فعلاً ذلك النظام ذات مرة في البصرة .

انحطاط قوة
العرب العسكرية

بدأ انحطاط قوة العرب العسكرية في عهد المقتدر ، ويمرّ ذلك على الأغلب إلى التغيير الذي طرأ على نظام دفع الرواتب ، فبعد أن كانت تدفع رأساً مع خزينة الحكومة العليا غدت تدفع من خزينة الولاية أو قادة الجيش الذين كانت تقطع لهم بعض الولايات بدلاً من الرواتب ؛ ويرجع هذا التغيير في الواقع إلى عجز الخزينة العامة وفراغها ، ولا سيما أن بعض الولاية كان قد امتنع عن دفع الخراج كله أو بعضه ، ولأجل سراعة البذخ والتبذير في البلاط الخلفي لم يستطع الخليفة سد نفقات الدولة بالإيرادات الاعتيادية ، ولهذا أقطع المقتدر كبار الأعيان بعض الولايات على شرط أن يجمعوا كامل الإيراد لحسابهم الخاص ويسددوا منها

(١) إن كلمة arsenal آرسينال مشتقة في الواقع من اللغة العربية .

نفقات الإدارة ورواتب الجنود ، ثم يدفعون مبلغاً سنوياً معيناً إلى بلاط بغداد وكانت تسمى هذه الهبات بالإقطاعات . وقد تركت تلك السياسة الحقاء أعمق الأثر ، ونجم عنها انحلال الإمبراطورية انحلالاً سريعاً . كما أن آل بويه بدلا من أن يدفعوا الرواتب للجنود أخذوا يمنحونهم إقطاعات لزراعتها ، وكانت هذه الإقطاعات العسكرية هي ومحصولاتها معفية من الضرائب ، الأمر الذي أدى إلى تقلص ظل المدينة ، وخراب أخصب الولايات ، وإقصاء السكان العرب تدريجياً عن أراضيهم .

أما الأحوال السياسية والاجتماعية في آسيا الغربية — قبل نشوب الحروب الصليبية— فكانت تشبه ما كانت عليه أوروبا من عدة وجوه ، إذ كانت مقسمة إلى عدة ولايات صغيرة ، وإمارات تعترف كلها بسلطة الخليفة باعتبارها الرئيس الديني الأعلى ؛ وكثيراً ما كان الأشراف يناوئ بعضهم بعضاً دون أى هدف أو غاية حتى أضعفوا شوكة الإمبراطورية بمنافساتهم وأنايتهم .

وفي عهد السلاجقة ازداد نظام الإقطاع العسكري انتشاراً عظيماً ، فكان الأمير أو الحاكم الذى يستقل بمدينة أو ولاية يحكمها حكماً مطلقاً ، ويمارس فيها سلطة الرئيس الإقطاعى أى « صاحب المقل » ، وكان سيد الأرض يدفع إلى السلطان جزية سنوية على شرط أن ينضوى هو وعدد من جنوده تحت لوائه عندما يخوض السلطان غمار الحرب ، كذلك كان عليه أن يجهز جنوده بالمؤونة والعتاد على نفقته الخاصة ؛ وكان فى العراق وحده أربعمائة إقطاعياً ينتسب القليل منهم إلى الأمر العربية .

نظام الإقطاع
العسكري

لقد كان نظام الإقطاع العسكرى ينتشر أينما ساد نفوذ التتر أو الأتراك الذين أصبحوا فى تلك الآونة المنصر المسيطر على أنحاء آسيا الغربية ، ومصر ، وأفريقيا ، وفارس ، والهند ، وحتى أوروبا الشرقية ؛ ومن المعروف أن ذلك

النظام لم يبلغ في تركيا إلا بعد الإصلاحات التي أدخلها السلطان محمود ، وبخاصة عند تأسيس الجيش النظامي .

كان مرتب الجندي الراجل في العهد الأموي مائة درهم شهرياً أى قرابة الأربعين ديناراً سنوياً ، ويلوح لنا أن السفاح كان قد خفضه إلى ٨٠ درهماً في الشهر ، أما الفارس فكان يتناول ضعف ذلك المرتب علاوة على الإكراميات التي كانت تعطى له وبغيره من زملائه الجنود في فترات معينة ؛ وعلى الجملة كانت مرتبات الجنود تختلف باختلاف الولايات التي كانوا يمسكرون فيها ، ومثال ذلك أن المأمون خصص للرجالة في العراق^(١) عشرين درهماً في الشهر علاوة على الأرزاق ، كما خصص للفارس أربعين درهماً مع المخصصات المعتادة ، في حين كان يتناول الجندي الراجل في فرقة دمشق ٤٠ درهماً والفارس ١٠٠ درهم ؛ وتعزى أسباب تخفيض مرتبات الجنود في الأزمنة المتأخرة إلى سببين :

(١) تحديد قيمة الذهب^(٢) .

(٢) اتساع رقعة الإمبراطورية الخاضعة لسلطان الخليفة .

الموالى ساعد المبدأ الديمقراطي العظيم القائل « بأن كل أجنبي يعتنق الإسلام يصبح على قدم المساواة مع العربي الأصل في التمتع بالحقوق السياسية والمدنية » نم ساعد هذا المبدأ على انتشار الدين الإسلامي ، كما أن طريقة اتناء أفراد الأمم المحتلة إلى المحتلين لها أعمق الأثر في ذلك ، ويسمى هذا النظام « بالولاء^(٣) » ، فكان

(١) كان عدد جيش الاحتلال في العراق في عهد المأمون (٢٠١ هـ ، أو ٨١٦ م - ٨١٧ م) يبلغ ١٢٥ ألف .

(٢) كان الدينار في عهد الخليفة عمر بساوي عشرة دراهم ، وفي زمن المأمون يساوي ١٥ درهماً ، وكان يساوي الدينار حوالي ١٣ شلناً وست بنسات .

(٣) الموالى : وهم يشبهون ما كان في الدولة الرومانية من العبيد المحررين *Liber tines* وينقسمون إلى ثلاثة أقسام :

١ - مولى عناقه : وهو من كان أسيراً أو عبداً وأعتق .

٢ - مولى الرحم : وهو ينتمي إلى القبيلة التي تزوج منها . =

الفارسي أو الرومي أو البربري على أثر اعتناقه الإسلام ينتمى إلى عشيرة عربية عظمى ، أو ينتسب إلى زعيم من زعماء العرب ، أو حتى إلى الأسرة الحاكمة ، الأمر الذى كان يجعلهم متصلين اتصالاً مباشراً بالمولى ، ولهذا لم تقتصر جنود الخلفاء المتأخرين على أخذ الجزيرة و بطونها فحسب ، بل أخذ الفرنج والفرس واليونان والبربر والسودانيون الذين كان يجذبهم حب المرتب ينضون تحت لواء الخلافة . ولا شك أن هذا النظام الجديد وإن أفسح المجال للتجنيد وزيادة عدد الجيش ، إلا أنه أضعف الروح العصبية وقضى عليها قضاء مبرماً ؛ ذلك أن هؤلاء المسترزقين لم يكونوا أهلاً للوثوق بهم والركون إليهم ، فأضعفوا معنوية الجيش الذى أصبح نهياً للانقسامات والمنازعات في عهد الخلفاء المستضعفين .

عناصر الجيش

كان الجيش الإسلامى فى عهد المنصور يتألف من فرق ثلاث وهى :

المصريون والحيريون والفرس ، فأضاف المعتصم إليهم فرقة رابعة لا يدخلها غير الترك وأهل أفريقيا ، وقد أطلق عليها اسم فرقة « المغاربة » .

وكان الجيش يتكون منذ أقدم العصور سواء فى ميدان القتال أو فى أثناء المسير من خمسة^(١) أقسام وهى : (١) القلب ، ويحتوى على القيادة العامة . (٢) والميسرة . (٣) واليمين . (٤) والطليعة . (٥) والساقة .

وكانت الطليعة تتقدم الجيش عادة بمدة أميال ، وهى عبارة عن سرية من الفرسان يلبسون الدروع اللامعة والخذ الفولاذية ، ويحملون الرماح الربوط بأستمها باقات من ريش النعام . أما الكشافة فكانت معروفة عندهم أيضاً ؛ ويقال إن « قتيبة » لم يستخدم فرقة الكشافة فى الاستطلاع فحسب ، بل

٣ — مولى عقد ، أو حلف أو اصطناع : ينتمى الرجل إلى رجل آخر بالجذمة ، أو بالحفاة ، أو المحالطة ، أو الملازمة على أن يتعاقب ذلك أجيالا ، ومن هذا القبيل أكثر موالى العرب بعد الإسلام فينسبون أهل البلاد إلى العرب ، ويسمون ذلك « ولاء الموالاة » أما اليهود والنصارى بعد الإسلام فسموا « بأهل الذمة » . (المغرب)

(١) ولهذا سمي الجيش بالجئيس . (المغرب)

استخدمها أيضاً في استحضار خرائط الأقاليم التي كان ينوي غزوها ؛ وقد جرت العادة منذ ذلك الحين أن يطلب القائد إعداد الخرائط إما بواسطة فرق الكشافة أو مراكز القيادة العامة .

ومما لا شك فيه أن منظر الجيش العربي ، وهو يشق طريقه في صفوف لانهاية لها في بلاد الأعداء كان بالغاً حد العظمة والبهاء ، فكانت الخيالة تسير في المقدمة ، وعلى جناحها حملة النبال ، ثم يأتي بدمم الرجال الذين كانوا يسرون في صفوف كثيفة بانتظام عجيب ، ويلبهم صفوف الجمال المحملة بالعدد والخيم والعتاد ، ثم يجيء بدمم المستوصفات الصحية والنقلات لحمل المرضى والجرحى ، ثم آلات الحرب كالمجنقيات والعرادات محملة على ظهور الجمال والخيول والبغال وهي تسير في المؤخرة ؛ أما إذا سار الخليفة أو أحد أفراد الأسرة الملاسكة على رأس الجيش فلا شك أن المنظر كان يبدو أكثر روعة وبهاء ، إذ كان جنود الحرس الخلفي يتشحون بالبركات الزاهية ويحملون الأعلام ذات الشعار الملكي المنقوش بالذهب ، كما كان القواد والزعماء يرتدون الملابس الفخمة . وعلى الجملة كان هذا المنظر يبدو فخماً رائعاً . وكانت الطليعة حالما تصل إلى الموقع المقصود تأخذ بحمر الخنادق ، إذ كان نظام الجيش يقضى ألا يمسكر الجنود قبل أخذ الحيطة من الهجوم المفاجئ ، فإذا ما وصل الجيش الرئيسي نصبت الخيم في نظام بديع ، وأقيمت الشوارع والأسواق والبيادين كما لو كان المسكر مدينة عامرة ، وكانت توزع الأرزاق فتروقد المطابخ ، وتنصب عليها القدور ؛ وبعد تناول العشاء كان الخليفة أو قاضي المسكر يؤم الجنود في الصلاة ، ومن ثم يجلس الجميع في حلقات يستمعون إلى أقاصيص الحروب والمخاطرات ، أو إلى القصائد الحماسية المصحوبة بصوت الناي ، وكانوا لا ينامون إلا بعد الهزيع الأول من الليل .

تعبئة الجيش

كانت أقدم تعبئة للجيش العربية سواء كانت للهجوم أم للدفاع على شكل صفوف مفردة أو مزدوجة ، بيد أنه طرأ في زمن مروان الثاني تطور هام على

نظام القتال ، فأصبحت تجرى التعبئة في حالة الهجوم على هيئة كتل كثيفة مترابطة ، وقد اتبع الفريقان المتحاربان ذلك النظام في موقعة الزاب . أما الملحمة الثانية المروعة التي يصفها لنا ابن الأثير وصفا دقيقا فقد وقعت في ميدان نصيبين حيث سحق « أبو مسلم » جيش « عبد الله بن علي » ، وفي الواقع إن مهارة القائد الخراساني في تلك المعركة والطريقة التي استخدم بها جيوشه لتنهضان دليلا على التقدم الحربي الذي بلغته الشعوب الإسلامية في ذلك العصر ، فقد قيل إنه « كان يشرف من عمريش على حركات الجيش ويراقب سير المعركة ، فإن رأى خلافا في الجيش سده وأمر مقدم تلك الناحية بالاحتياط وبما يفعل ، فلا تزال رسله تختلف إليهم حتى ينصرف الناس بعضهم على بعض » .

كان الرجال في الجيش العربي إذا ما توقعوا هجوم الأعداء ، اصطفوا على هيئة مربعات ، ثم جثوا على ركبهم شاهرين الرماح وواضعين الدروع على الأرض ، وكان يأتي بعدهم رماة النبل ، أما الخيالة فكانوا يحملون على العدو الزاحف حملة رجل واحد ، وعلى هذا النحو كانوا يحرزون النصر ؛ وحينما كان يلوح التقهقر على العدو كان العرب يركبونه إما بالقوة الأصلية أو بالاحتياط كما كانت تناط مطاردته بالخيالة ، كذلك كانت تتبع نفس التعبئة في حالة الهجوم ، ويقال إن تفوق العرب على الشعوب المجاورة لم يكن يرجع إلى تنظيم جيشهم فحسب ، بل كان اسرعة الحركة ضلع كبير ، إذ بينما كان الروم ينقلون أمتعتهم وعتادهم على عربات تجرها البغال والحمير والخيول ، كان العرب على الأغلب يستخدمون الجمال في حمل الأثقال ، ولهذا كان يتم نقل الجيوش والمؤونة والأمتعة والعتاد بسرعة منقطعة النظير .

ويقول لنا أحد المؤرخين العصريين : « لم يحتمل العرب الشام بهذه السرعة المدهشة إلا بفضل الجمال » .

ويحدثنا أحد خصوم العرب المدعو «ايو السادس»^(١) الملقب بالحكيم ، ومن معاصري المعتمد والمعتضد والمكتفي والمقتدر في أثناء تدهور الإمبراطورية العربية وانحلالها ، عن دقة حركة الجيش العربي ، فيقول في وصف هؤلاء البربر — على زعمه — : إن تعبتهم في حومة الوغى كانت على هيئة مربع طويل يصعب اختراقه . وكانوا بهذا النظام العجيب يتمتعون بأعظم مزايا الدفاع سواء أكان في السير أم في ميدان القتال ، وكانوا يقفون في سرا كرم بثبات مستبسلين بحيث لا يستطيع العدو إغراءهم بالتسرع في الهجوم أو بإنهاء المعركة بعد نشوبها ما لم يحوزوا النصر ، وكانوا على الأغلب يؤثرون هجوم العدو الذي متى زحف عليهم صدوه في أول هجوم بكل قواهم ، وكانوا يستخدمون تلك الوسائل في البر والبحر على السواء . كما كانوا في بادئ الأمر يسددون السهام ، ويرمون العدو بالنبال ثم يلصقون دروعهم ملاصقة شديدة ، ويبدأون هجومهم في جنود صفوف متراصة^(٢) . وفي حومة الوغى كانت جنود العرب تمتاز عن جميع الشعوب الأخرى بشدة الحذر والاحتياط ، وفضلا عن ذلك كانوا يسرون إلى ميدان القتال بمحض إرادتهم ، إذ لم يكن ثمة تجنيد إجباري ، فكان الغنى يلتحق بالجيش للدفاع عن وطنه والموت في سبيله ، والفقير ينتظم في عقده للحصول على الفنائم والنيء ، وكان الرجال والنساء يشتركون في تجهيز الفقير بالأسلحة والعتاد . ويقول مؤلف (الثقافة في عهد الخلفاء)^(٣) : « لم يكن إمبراطور الروم يعتقد على ما يظهر أن العرب الذين كان يسميهم بالبرابرة والكفرة أرقى من رجال دولته المضحلة ، كذلك كان يجهل أنهم رسل المدنية » ، ويقول أيضاً في موضع آخر : توجد ثمة أدلة كثيرة تبرهن على أن البيزنطيين أنفسهم كانوا يستحقون لقب البرابرة ذلك لقب

(١) توفي عام ٩١٢ م

(٢) عملاً بالآية : « إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص » وفي الحديث : « المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً » . (المرب)

(٣) فون كرامر .

الذى أصقوه بغيره افتراءً وبهتاناً ، ويحدثنا ليو أيضاً « أن البيزنطيين هجموا على العرب وخاصة على الخيالة ، وأخذوا يرشقونهم بالسهام السمومة ، واسكن العرب كانوا يحبون خيولهم ويؤثرونها على أنفسهم ، فضلوا التفهق على قتالها بتلك السهام » ، وكان من نظام الدولة البيزنطية أن يطلقوا أيديهم سلباً وتخريباً في قرى الأعداء ، بينما كان المسلمون لا يقدمون على هذا العمل إلا بحكم الاضطرار . أما فيما يخص الغنائم فلم يكن للدولة البيزنطية أنظمة معينة بينه تنص الديانة الإسلامية على مبادئ دقيقة بهذا الشأن ، وليس ثمة دليل أوضح على تفوق معنوية المسلمين على الروم من الخدمة العسكرية التي كانت عندهم اختيارية وكانوا فوق ذلك يمتازون بمهارة عظيمة في تسلق الجبال واختراق وديانها ، ولقد أثبتوا هذا التفوق فعلاً في حملة أفشين العسكرية ضد بابك الخرمى ، إذ كان الثائرون يجيدون استعمال المتاريس وآلات قطع الحجارة التي كانوا يرمون بها جنود الخليفة من قبال الجبال ، فاستخدم الأفشين — في تنظيف تلك الناحية — رماة النبال ، ومن ثم أخذ يزحف تدرجاً يجيباً على مراكز العدو .

وكانت آلات الحصار التي يستعملها المسلمون هي المنجنيق والدبابة ، كما كانت لهم مهارة في صنع آلات قوية لخرق الأسوار المشيدة حتى بالصخور ، وقد اخترع العرب البارود في منتصف القرن الثالث عشر ، وكان للسultan بيبرس الذى هزم التتر في موقعة عين جالوت سريّة تستعمل القربينات .

وباحتلال العرب لمصر والشام خضع اساطنتهم جزء كبير من ساحل البحر مما حدا بهم إلى التفكير في تشييد أسطول كبير لحماية الثغور البحرية ومقابلة العدو في عرض البحار ، فوجهوا همهم إلى تشييد أسطول بحرى وإلى تجهيزه في بادى الأمر ببخارة من المدن الفينيقية ، ثم من الشام ومصر وسواحل آسيا الصغرى . وفي سنة ٢٨ هـ سير العرب على قبرص جيشاً كبيراً استعملوا في نقله أسطولهم الجديد . وفي سنة ٣٤ هـ استطاع أمير مصر بأسطوله المؤلف من مائتي

سفينة أن يلحق الهزيمة بسفن الفرنج الباقية ستائة سفينة عداً . وتقول لنا الرواية إن العرب اشتبكوا في القتال من غير ما خوف ولا وجل برغم قلة عددهم ، ولكنهم أدركوا في الحال أن اشتباك سفينة بعد أخرى في القتال قد يؤدي إلى تحطيم أسطولهم برمته ، فأجمعوا أمرهم على تطويق أسطول الأعداء بسلاسل من حديد ، ثم انقضوا عليهم يعيشون فيهم بالسيف والنار حتى انتصروا عليهم انتصاراً باهراً وحطموا أسطولهم شر تحطيم ، وكادوا يفتكون بقائدهم لولا أنه لاذ بالفرار . ومنذ ذلك الحين أصبحت تقاليد الأسطول العربي أن يتجنب الاشتباك مع سفن الأعداء عن كثب ما استطاع إلى ذلك سبيلاً .

وقد كانت السفن في بادي الأمر تشيد في ترسانات الشام ومصر والأبلة وأبي شهد . ومع أنها كانت أكبر حجماً من سفن الروم إلا أنها كانت أقل سرعة وأبطأ حركة . أما السفن التجارية فكانت بالغة حد الفخامة والنشاط كما كانت تقابل بالتشجيع أينما ولت دفتها . والمعروف أن الحكومة الخلافية شيدت في كل ميناء فناراً أسمته « خشابا » ويلوح أن أسطول الدولة لم يكن يتشكل من سفن الحكومة المركزية فحسب ، بل كانت الولايات تجهزه بمالديها من السفن إذا دعا داعي الجهاد ، وقد حدث ذلك فعلاً في عهد الفاطميين وصلاح الدين وحذا حذوها خلفاء الأندلس . وكان يرأس كل سفينة حربية قائد أو مقدم وهو المسؤول المباشر عن السفينة وبحارتها ، ثم يليه في المرتبة ضابط يسمى « الرئيس » ويقتصر واجبه على العناية بالأمر البحرية ، أما قائد الأسطول العام فكان يسمى « بأمير الماء » أو « أمير البحر » المشتقة منها كلمة ادميرال الإنكليزية .